دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014).

أ.اسليماني محمد– جامعة المدية

أ.بايزيد علي – جامعة المدية

الملخص:

تقدم هذه الورقة البحثية عرض العديد من السياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية في إستراتيجيتها قصد النهوض بالاقتصاد الوطني في إطار تبني مفهوم التنمية المستدامة ومحاولة تحقيقها، وذلك خلال الفترة المسايرة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) ذات السياسة المالية التوسعية المطبقة باستخدام زيادة الإنفاق الحكومي، مع عرض ما تم تخصيصه من مبالغ مالية لهذه البرامج، إضافة إلى محاولة عرض تطور المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بنفس المكان والزمان الذي كان اختياره منصب أساسا على خروج الجزائر من الفترات الصعبة التي تميزت بسوء الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ولم تتيح أمام البلد التفكير في التنمية المستدامة بتاتا، إلا بعد تجاوز تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الدولة– التنمية المستدامة– النمو الاقتصادي– البيئة– الإنعاش الاقتصادي.

مدخل :

منذ الاستقلال عمدت الدولة الجزائرية العديد من البرامج التنموية في إطار إستراتجيتها بالنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا في إطار مفهوم التنمية المستدامة ، حيث يعد برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) أحد أهم هذه البرنامج والذي سنحاول استعراضه في هذه الورقة البحثية من خلال عرض ما تم تخصيصه من مبالغ مالية لهذه البرامج من جهة ونتائجه في تحقيق وتجسيد مفهوم التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أولا: مفهوم الدولة وأركانها

1– تعريف الدولة: إن مصطلح الدولة مشتق من الكلمة اللاتينية STAVSK، وما يقابلها في اللغات الأوروبية الأخرى ك: STATO الايطالية،STAAT الألمانية،ESTADO الاسبانية،ETAT الفرنسية، و STATE الانجليزية التي تشير إلى حالة من الاستقرار والدوام.[1] ووردت هذه الكلمة في القران الكريم لقوله تعالى: **"ما أفاد الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم..." (سورة الحشر– الآية 07).**

هذا عن المعنى اللغوي أما اصطلاحا: فيمكن القول أنه ليس من السهل تقديم تعريفا محددا للدولة وذلك لتعدد وجهات النظر لها. فعرفت بأنها:" الهيئة التي تسيير شؤون المدينة وهي الضامنة للنظام سواء كان سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، والتي تقوم أيضا بإدارة الجهات على مستويات مختلفة تسيير المؤسسات العسكرية والبوليسية". ومن تعريفها كذلك:" أنها ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة دائمة ومستمرة ويخضعون لنظام سياسي". أما حسب البنك الدولي فتعني الدولة:" تجسيد لمجموعة من المؤسسات المضطلعة بسلطة الإكراه تمارسها على شعب في إطار إقليم معين، والتي تحتكر على إقليمها حق إصدار القواعد وسن القوانين التي تطبق بواسطة السلطات العمومية". والدولة بوصفها سلطة فعالة ذات سيادة قادرة على تنظيم نفسها بنفسها غير ملزمة للخضوع بأي شكل من الأشكال لأي كان. وحتى تتحقق هذه السيادة على المستويين (الداخلي والخارجي في آن واحد على الدولة أن تكون ذات سلطة سيدة التحكم في النزاع القائم بين جميع القوى الاجتماعية وعليها أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال والحرية في إطار المجتمع الدولي. [2]

2– أركان الدولة: تتمثل أهم أركان الدولة في:

2–1– الشعب: الذي يتكون من جماعة السكان الخاضعون لقانون الدولة، كما يؤكد على ذلك **هنس كيلسن** عندما قال:"بأن انتماء الفرد لأية دولة هي مسألة قانونية وليست نفسية...، فشعب الدولة يمثل ميدان ممارسة النظام القانوني لها".

2–2– الإقليم: وهو الرقعة الجغرافية التي يستمر عليها شعب أية دولة، ويمارسون عليها نشاطهم الدائم، وعليه فهو يمثل النطاق الأرضي والحيز المائي والمجال الهوائي الذي تمارس الدولة فيه سيادتها وتعرض فيه نظامها وتطبق قوانينها. (3) ونادرا ما يكون إقليم الدولة محددا طبيعيا بواسطة البحار أو الجبال مثلا. وعموما فإن مسألة تحديد الإقليم هي مسألة متفق عليها بمعنى أنها محددة عن طريق الاتفاقيات، ويعتبر البعض أن مسألة الحدود حاليا في ضعف ملموس خاصة مع العولمة الاقتصادية والسياسية.

2–3– السلطة السياسية: بمعنى وجود هيئة مهما كان نوعها وطبيعتها تتولى ممارسة الحكم داخل الدولة، أي الإشراف على تحقيق مصلحة الشعب وإدارة الإقليم وحماية وتنظيم استغلال ثرواته. ويجب أن تكون سيدة بمعنى قادرة على ممارسة سلطتها ورقابتها على جميع إقليمها بعيدا عن أي تدخل أجنبي. ويعرف **جون بودان** هذه السيادة على أنها القدرة الذاتية للدولة في تأسيس دستورها، وقد دخل هذا المفهوم في النظرية القانونية القائم على استقلال الدولة عن السلطات الأجنبية، بمعنى تحقيق السيادة التامة وممارستها لأهليتها. (4)

3– وظائف الدولة: يبدو أن الهدف الأول من تأسيس الدولة هو تحقيق الأمن والحفاظ على حياة وممتلكات الأشخاص، لكن سرعان ما اتسع دورها كفاعل لكونها أصبحت وبدون منازع المعبر عن القوى الاجتماعية، ظهر ما يسمى بالدولة المسيرة التي يفضل **جورج بيردو** تسميتها بالدولة الوظيفية كنتيجة للدور الذي تقوم به داخل المجتمع، والتي يعرفها على أنها:" سلطة متميزة بجوهر وطبيعة الفكرة التي تميزها عن فكرة الدولة التقليدية" فرغم اشتراك الدولة الوظيفية مع التقليدية في القاعدة والأساس الاجتماعي، بمعنى أن المجتمع هو أساسها إلا أنها لا تقوم على صورة المستقبل الافتراضي التي يريدها المجتمع أن تكون وإنما تعمل على تسجيل المتطلبات الموضوعية التي تضمن السير الجيد للمجتمع. فتطور الدولة كباحث ومنقب عن عقلانية المكنزمات الاجتماعية وكأداة فعالة لضمان احترامها.

ولو تساءلنا عن الوظيفة الأولى التي قامت بها الدولة الحديثة القائمة على الأشكال التي تمارس بها السلطة، أي الحكومة بالمعنى الأوسع، فإننا نجد أنها تتمثل في الدولة الحارسة أو الدولة الحامية l'Etat Gendarme، والتي لم يكن بعد قد تطور فيها الالتحام بين نشاط الدولة والأفراد، فكان ينظر لها على أنها: "تنظيم سياسي مجرد من كل معنى اجتماعي واقتصادي، واقتصر بذلك دورها على إقرار الحريات السياسية للمواطنين واشتراكهم في اختيار ممثليهم، وتركت الأمور الاجتماعية والاقتصادية لنشاط الفرد".[5] وتجلى هذا في فكر النهضة الأوربية خاصة مع **هوبز** في كتابه التنين The Leviathan، **وجوك لوك** في كتابه "الحكومة المدنية" The treaty of civil Government، حيث أن الدولة بالنسبة لكليهما تقوم بدور مزدوج وهو إقرار الأمن وإحداث الاستقرار. إذ يقول **هوبز** بأن دور الجمهورية أساسا هو تحقيق أمن الأفراد. والدولة الحارس هي التي جعلت الفرد يتمتع بحقوق معينة لا يمكن الحصول عليها دونها، كما أنها لا يمكن أن تحقق دون أفراد يتمتعون بحقوق أهمها الحق في الحياة. إذ الناس تنازلوا وقبلوا الخضوع للسلطة مقابل حمايتهم من أنواع العنف الذي عبر عنه **هوبز** بالموت الفظيع، ثم تطور الحق وانبثق عنه حق آخر وهو الحق في الملكية،[6] ليأتي بعدها **لوك** ويؤكد على حق آخر وهو الحق في الحرية لكن يبقى السؤال مطروحا: **هل بقيت الدولة تقوم فقط بهذه الأدوار؟**.

وإجابة على السؤال المطروح نجد أنه تقوم النظرية الجديدة للدولة على أنه لهذه الأخيرة نشاط اتسع إلى مجالات كثيرة منها النشاط الاقتصادي، فأصبحت تنظمه أو توجهه وفي بعض البلدان تسيطر عليه، كما أن النظام السياسي في الدولة الحديثة لم يقتصر على التوازن القائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط، وإنما يتوقف على طبيعة الروابط التي تنشأ بين السلطات الحكومية وبين القوى الفاعلة في الجماعة من جهة أخرى. ومن هنا ظهر نوع جديد من الوظائف أعطى ما يسمى بدولة الرفاهية التي لا تعمل على حماية الحياة والملكية فقط، وإنما أصبح لها أدوارا إيجابية أخرى كإعادة توزيع الدخل الوطني، ضبط تنظيم العلاقات الاجتماعية وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم، السكن، الصحة ...، مع محاولة التخلص من شبح الفقر.[7]

وباختصار فإنه على الدولة القيام بعدة أدوار تتسع أو تنكمش حسب مذهبها السياسي، ففي المذهب الليبرالي مثلا لا تمارس الدولة سوى الوظائف التي تسمح بالحفاظ على كيانها وبقائها في مكافحة العدوان الخارجي، والحفاظ على الأمن والنظام الداخلي لإقليمها، وبالتالي فوظائف

الدولة في هذا المقام تنحصر في الدفاع والأمن والقضاء، وإن تجاوزت هذا الحد فقد يؤدي إلى المساس بحقوق وحريات الأفراد ويعتبر خروجها عن القانون الطبيعي، لكن هذا الكلام يبقى ليس بالمطلق إذ يبقى محصور في الإطار النظري لهذا المذهب، لأن تاريخ وتجارب الدول الليبرالية قد عرف فترات من التواجد الكبير للدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور أفكار اقتصادية جديدة مع نظرية كينز، ثم النجاح الذي حققته الأحزاب الاشتراكية في بعض الدول الأوروبية كوصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم، وعلى إثرها تدخلت الدولة وسخرت كل طاقاتها خاصة الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد وفرض الرقابة على الأسعار والأجور وتوزيع الموارد، كما واجهت هذه الدول الأزمة الاقتصادية بحل للمشاكل الناجمة عن الكساد والانكماش، وتطبيق سياسات التأميم، وقيادة المشاريع العامة قصد بعث الحيوية في الاقتصاد.

أما في الفكر الاشتراكي فإن وظيفة الدولة تمثلت أساسا في تحقيق العدالة عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج المختلفة والقضاء على الاستغلال والمنافسة بين الأفراد. [8] فبالرغم من نفي ورفض هذه الدولة خاصة للتيار الفوضوي على اعتبار أنها أداة تسلط وتحقيق مصلحة الطبقة البرجوازية، كما يقول عنها **قرامشي** بأنها: الديكتاتور الأكثر تسلطا يضمن مصالح سيطرة الطبقة البرجوازية. إلا أن هذه الدولة تقوت تدريجيا وأصبحت الفاعل الوحيد في الميادين سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أن هذا الكلام ليس بالمطلق لأنه في بعض الدول التي لا تزال متمسكة بالمذهب الاشتراكي تخلت عن العديد من الأدوار خاصة الاقتصادية لترك المجال للمنافسة والمبادرة الخاصة للأفراد.

وأخيرا فرغم ما قيل عن أدوار الدولة إلا أنه يمكن استخلاص الوظائف التي عليها القيام بها، فهي تعمل تقديم الأطر القانونية التي تمكن الأفراد من العيش والتصرف بنظام وأمن عن طريق دستورها ومؤسساتها، كما تقوم بضمان الدفاع عن طريق جيشها والعدالة من خلال القضاء، وتحقيق النظام الداخلي بواسطة الشرطة، ولم تتخلى على وظيفتها التقليدية في صك النقود والدبلوماسية،[9] ولم تقف الدولة عند هذا الحد بل أدت أدوار اجتماعية كالضمان الاجتماعي، الصحة، التعليم، السكن، إعادة توزيع الثروة...، ناهيك عن الدور الاقتصادي. وبصفة عامة وجدت الدولة لتحقيق الأمن والخير والرفاهية.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

1– تعريف التنمية المستدامة: لقد ظهرت التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند الذي تم في 1987/04/27 حاملا هذا الاسم نسبة إلى السيدة التي ترأست اللجنة **"غروهارليم برونتلاند"** وزيرة البيئة النرويجية، وأخذت التنمية المستدامة منذ ذلك الحين تعاريف عدة كان من بينها ماورد في هذا التقرير:" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".[10] وعرفتها الفاو لعام 1989 بأنها: "إدارة الموارد وحماية الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واسمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".[11]

2– أبعاد التنمية المستدامة

تحتوي التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد رئيسية متداخلة فيما بينها هي:

– البعد البيئي: بالنظر لما تطرحه التنمية المستدامة في تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها من جهة، وما تضعه البيئة من حدودا يجب احترامها كجهة أخرى،[12] يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك أو الاستنزاف الذي قد يؤدي إلى تدهور هذه الأنظمة.

– البعد الاقتصادي: يتمثل هذا البعد في النظام المستدام اقتصاديا، أي النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، والذي يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

– البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتقديم

الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول عن المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة. (13)

الشكل رقم (01):يوضح تداخل وترابط الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

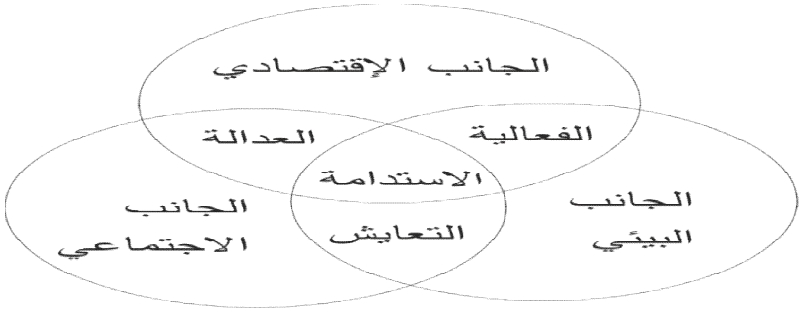

Source: Khaled Hamrouni, développement durable et PME, première rencontre économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba internationale 19/09/2007, p10

ثالثا: المخصصات المالية للبرامج التنموية في الجزائر 2001– 2014

1– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004): إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية، تم الإعلان عنه رسميا في 26 أفريل 2001 عن طريق خطاب رئيس الجمهورية، وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 225 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي مقدرا بحوالي 2.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. وتمثلت دوافع إطلاق هذا البرنامج في قصور النتائج المتحصل عليها من خلال برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال التسعينات من اجل استعادة التوازنات الاقتصادية ومحاولة رفع مستويات المعيشة التي تميزت بالتدني آنذاك إلا أنه انعكس كل ذلك على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة، ومن هذا المنطلق وبعد توفر العائدات النفطية للدولة الجزائرية قامت السلطات الحكومية بتسخير تلك العائدات لإطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لأجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق استهداف العديد من القطاعات كالري والنقل وغيرها من ذلك. أما بالنسبة للبرامج الفرعية

لهذا البرنامج تمثلت في أربع برامج رئيسية كما هو الحال عليه في الجدول أسفله، حاز فيها برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على مبلغ قدره 210,5 مليار دينار (40,1% من إجمالي مبلغ البرنامج)، واستفاد برنامج التنمية المحلية والبشرية على 204,2 مليار دينار جزائري (38,8% من إجمالي مبلغ البرنامج)، وما تبقى من المبلغ قسم على باقي البرنامجين الفرعيين 65,4 مليار دينار (12,4% من إجمالي مبلغ البرنامج)، و45 مليار دينار (8,6% من إجمالي مبلغ البرنامج) لبرنامج الإصلاحات الموجه أساسا لتحويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

الجدول رقم (01): يبين توزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) على البرامج الفرعية

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرامج / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	225,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر لسنة 2001، ص87.

2– البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009): قد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 08 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبالتالي ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في شتى القطاعات.

(14) وخصص للبرنامج التكميلي مبلغ قدره 4202,7 مليار دينار جزائري موزعا على خمسة برامج فرعية هي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان الذي حصص له 1908,5 مليار دينار، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703,1 مليار دينار، برنامج خاص بدعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337,2 مليار دينار، برنامج تطوير الخدمة العمومية مخصصا له 203,9 مليار دينار، وآخر البرامج برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال بمبلغ 50 مليار دينار، وتضمن كل من هذه البرامج العديد من القطاعات تظهر لنا من خلال الجدول أسفله مع المبالغ المالية المخصصة لها بشكل دقيق.

الجدول رقم (02): يوضح توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009) على القطاعات

البرنامج (مليار دج)	القطاع (مليار دج)	البرنامج (مليار دج)	القطاع (مليار دج)
برنامج تحسين ظروف السكان (1.908,5)	السكن (555)	برنامج تطوير المنشآت الأساسية (1.703,1)	النقل (700)
	الجامعة (141)		الأشغال العمومية (600)
	التربية الوطنية (200)		المياه "السدود والتحولات" (393)
	التكوين المهني (58,5)		تهيئة الإقليم (10,15)
	الصحة العمومية (85)	برنامج دعم التنمية الاقتصادية (337,2)	الفلاحة والتنمية الريفية (300)
	تزويد السكان بالماء (127)		الصناعة (13,5)
	الشباب والرياضة (60)		الصيد البحري (12)
	الثقافة (16)		ترقية الاستثمار (4,5)
	إيصال الكهرباء والغاز (65)		السياحة (3,2)
	التضامن الوطني (95)		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (4)
	تطوير الإذاعة والتلفزيون (191)		
	إنشاء منشأة للعبادة (10)		
	تهيئة الإقليم (26,4)		
	برامج بلدية للتنمية (200)	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (203,9)	العدالة (34)
	تنمية مناطق الجنوب (100)		الداخلية (64)
	تنمية مناطق الهضاب العليا (150)		المالية (65)
			التجارة (2)

		البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (16,3)	
		قطاعات الدولة الأخرى (22,6)	
	برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال (50)		

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

3– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014): إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية مقسمة بدورها إلى عدة قطاعات، فكان البرنامج الفرعي الأول يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان وبلغت نسبة حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45,42%، وتعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير الهياكل القاعدية بحصة نسبتها 38,52% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، في حين استحوذ البرنامج الفرعي الثالث الخاص بدعم التنمية الاقتصادية على مبلغ يمثل ما نسبته 16,05% من إجمالي مبلغ البرنامج، أما فيما يخص توزيع المبالغ بالتفصيل على القطاعات يمكننا تلخيصها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): يبين التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010– 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف المعيشة:	9903	45,42
– السكن	3700	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
– الصحة	619	
– تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
– باقي القطاعات	1886	
– برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38,52
– قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
– قطاع المياه	2000	
– قطاع التهيئة العمرانية	500	
– برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16,05
– الفلاحة والتنمية الريفية	1000	

– دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010–2014.

رابعا: السياسات المنتهجة من الدولة لإستراتيجية البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يفرض على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول والبحث عن البدائل الكفيلة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت يتعين على بلادنا ضمان الاستقلال الأمثل للمتبقي لها من موارد ناضبة، ومن هذا المنطلق تمحورت سياسات البعد الاقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر حول مايلي:

1– تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات: وذلك من خلال:

1–1– تحسين مناخ الاستثمار وتكييفه مع ضوابط التنمية المستدامة: أثبتت تجربة عقد التسعينات أنه من المتعذر على الحكومة أن تتحمل عبئ إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني لوحدها في غياب القطاع الخاص، خاصة في ظل تفاقم المديونية الخارجية، تجسدت هذه القناعة بداية من خلال قانون ترقية الاستثمار رقم 23-12 المؤرخ في 05-10-1993،[15] ومن خلال برنامج الخوصصة، ثم من خلال جملة الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة التي مست الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي المرتبط بمناخ الاستثمار، هذه الإصلاحات تزامنت مع برنامج أو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1–1–1– تحسين الإطار التشريعي والمؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر: من أجل تهيئة المناخ لجدب الاستثمار الخاص كان يتضمن على الجزائر إعادة صياغة ترسانتها القانونية على نحو يجعل منها قبلة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وجاء القانون رقم 93-12 ليجسد التوجه الجديد للحكومة الجزائرية من خلال إعادة تنظيم الإطار القانوني لعملية الخوصصة وتوسيع مجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي على السواء، لتشمل القطاعات طالما ظلت حكرا على الحكومة، ومنح حرية أكبر للمستثمرين مع التأكيد على ضرورة مراعاة التنظيمات القائمة وحماية البيئة، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة منه:"تنجز الاستثمارات بطريقة

حرة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة".[16] أما مؤسساتيا فمن أجل ترقية ودعم الاستثمار في الجزائر تم بموجب الأمر 03-01 خلق أجهزة وهيئات جديدة لهذا الغرض هي:

– المجلس الوطني للاستثمار CNI: يضم المجلس الوطني للاستثمار ممثلين عن ثمانية وزارات ويترأسه رئيس الحكومة[17] ، ويعمل على اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها، إضافة إلى التدابير التحفيزية وكل القرارات الضرورية لتنفيذ دعم الاستثمار وتشجيعه[18] ، وتجدر الإشارة إلى أن قراراته لا توجه مباشرة إلى المستثمر ولكن إلى السلطات المكلفة بتطبيق النصوص التشريعية حول ترقية وتطوير الاستثمارات في بلادنا.

– الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI: أنشئت هذه الوكالة على شكل مؤسسة عمومية إدارية خلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI التي أنشئت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12. تمارس عملها تحت سلطة وإشراف المجلس الوطني للاستثمار، وتتكون من مديريتين هما: مديرية الاستثمارات الأجنبية، ومديرية اتفاقات الاستثمار[19]. ومن أهم المهام التي أوكلت لها نجد:

- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات حول مناخ الاستثمار وفرص العمل والشراكة يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع؛
- ترقية تطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تحدد وتشخص العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات؛

– الوكالة العقارية الوطنية: في إطار جهود خلق البيئة المواتية لجذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ووضع حد لمشكلة العقار الذي طالما شكل عقبة أمام المستثمرين تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23/04/ 2007[20] إنشاء الوكالة العقارية الوطنية، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للوزارة المكلفة بترقية الاستثمار. تتلخص مهام الوكالة في النقاط التالية: [21]التسيير، الترقية، الوساطة والضبط العقاري على كل الممتلكات العقارية العمومية الموجهة للاستثمار؛

- نشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الاقتصادي، وتضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين بنك للمعلومات يبرز السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار، ولهذا الغرض فبتاريخ 2008/04/01 تم استحداث موقع إلكتروني خاص بالوكالة يتضمن المعروض للبيع من العقارات؛
- تتابع الوكالة تطورات السوق العقارية، وتحدد أسعار العقار الاقتصادي التي تكون قابلة للمراجعة كل ستة أشهر؛

1–1–2– تكييف مناخ الاستثمار مع التنمية المستدامة: عملت الجزائر على أدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن سياساتها لترقية مناخ الاستثمار، حيث بداية من عام 1999 تم الشروع في تنفيذ برنامج طموح حمل اسم "فضاءات قابلة للدوام" موجهة نحو إعادة تأهيل المساحات المخصصة لإقامة المناطق الصناعية يجعلها أكثر قابلية للاستدامة وأكلت مهمة تسييرها لشركات التسيير العقاري SGI خلفا لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية[22] EGZI. وفي سياق ذي صلة من أجل تشجيع الاستثمار المستدام نصت الفقرة 02 من المادة 10 للأمر 01–03 على أن:" تستفيد من مزايا خاصة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها تحافظ عل البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتوفر الطاقة وتفضي إلى التنمية المستدامة"[23] وبهدف ضمان العدالة والإنصاف في التوزيع الجغرافي للاستثمارات خاصة في المناطق الهشة اقتصاديا أقرت نفس المادة منح امتيازات للاستثمارات التي تنجز المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

1–2– التنمية الفلاحية المستدامة: تشكل الفلاحة واحد من أهم البدائل المتاحة للجزائر للاستعاضة عن قطاع المحروقات كمحرك أساسي للتنمية، غير أن هذا القطاع ظل منذ سنوات عديدة يصطدم بكثير من العوائق التي حالت دون تحقيق فلاحية مستدامة كانخفاض نوعية التربة الزراعية، وتبعية الإنتاج الزراعي في بلادنا للظروف المناخية، ومشاكل العقار الفلاحي ناهيك عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع خلال العشرية السوداء جراء النزوح الريفي. ومن أجل تجاوز هذه المشاكل وإعادة الدور المركزي للفلاحة لدفع عجلة التنمية أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا لهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، تجسد هذا الاهتمام من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي توسع ليشمل التنمية الريفية PNDAR، ثم

إطلاق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامج التجديد الريفي وتجديد الاقتصاد الفلاحي.

1–2–1– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: تم اعتماده بداية شهر جويلية سنة 2000، وتمحورت أهدافه حول ما يلي: (24)

- تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي؛
- الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية والحد من التصحر؛
- حماية الموارد الطبيعية والبيئة؛
- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجاف؛
- إنعاش المناطق الريفية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان بالمناطق الريفية؛

ومن أجل تجسيد جملة هذه الأهداف تم تسطير العديد من البرامج موزعة على كافة التراب الوطني، والتي تمس الأنشطة المرتبطة بقطاع الفلاحة من بينها: (25)

- برنامج تكييف أنظمة الزراعة والحرث؛
- برنامج تنمية وتكييف فروع الاستثمار الزراعي؛
- المخطط الوطني للتشجير الذي إنشاؤه لفترة تمتد إلى 20 سنة بهدف الحد من ظاهرة التصحر والأحواض المنحدرة؛
- برنامج تثمين نوعية الأراضي من خلال الاستصلاح؛
- برنامج حماية والمحافظة على الأراضي الرعوية السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج تنمية الزراعة الصحراوية؛

1–2–2– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR: يهدف هذا المخطط إلى التنمية الفلاحية الريفية الذي تم إطلاقه عام 2002 إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية والرعوية، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، وهي عبارة عن مشاريع مدمجة بين عدة قطاعات الهدف من ورائها تثبيت سكان المناطق النائية والأرياف في مناطق عيشهم الأصلية من خلال: (26)

- تعبئة الموارد المائية وتحسينها؛

- حماية البيئة الرعوية وتشجيع عمليات غرس النباتات الرعوية؛
- فك العزلة عن المناطق النائية من خلال توفير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات؛
- تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة من خلال منح الامتياز على الأملاك الخاصة للدولة؛

1–2–3– برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي: وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتحرير الجزائر من التبعية للسوق العالمية في مجال الغذاء عن طريق:

- خلق بيئة مواتية للاستغلال الزراعي وتشجيع الأنشطة المرتبطة والداعمة للزراعة كالصناعات الغذائية مثلا؛
- تطوير أدوات الضبط خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الأوسع مع ضمان حقوق المنتجين؛
- ترقية إدارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع، وتعزيز الإدارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي والريفي مثل: إدارة الغابات والمصالح البيطرية؛

1–2–4– تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للفلاحين: ترتكز هذه السياسة على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من مسيرين وفلاحين، والعمل على توفير كل المتطلبات والإمكانيات التي تقتضيها الزراعة الحديثة ك: [27]

- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي؛
- الاستثمار في مجال البحث والتكوين وتطوير قدرات الفلاحين على نحو يمكنهم من التحكم في التكنولوجيا الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة؛
- العمل على تطوير الخدمات البيطرية والخدمات المرتبطة بالمصلحة النباتية؛

إضافة إلى الجهود السابقة المشار لها استفاد قطاع الفلاحة خلال 05 السنوات الأخيرة من إعانات عمومية قدرت بـ: 1000 مليار دينار جزائري ناهيك عن مسح ديون الفلاحين التي فاقت 40 مليار دينار.

1–3– تطوير الهياكل القاعدية والبنى التحتية: يلعب قطاع الأشغال العمومية دورا متميزا في دفع عجلة التنمية ليس فقط لمساهمته في الناتج الداخلي الخام أو خلق مناصب شغل، بل لكونه أصبح من المتطلبات الأساسية لسياسات التنمية المستدامة. ففي الجزائر يولى اهتمام خاص

للقطاع، فمع بداية عام 1999 تم تسطير برنامج عمل طموح شعاره تدارك التأخير، التأهيل، العصرنة يهدف إلى: (28)

- انجاز شبكة عصرية مهيكلة في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم؛
- حفظ وتطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل، الوقاية والأمن؛
- صيانة وتكثيف المنشآت البحرية الأساسية حسب المستقبلية، وكذا إنشاء هياكل جديدة للتجارة والصيد البحري والسياحة؛
- تطوير الخصائص الهندسية للمنشآت المطارية من أجل تلبية وفك العزلة عن المناطق الصحراوية خاصة؛

1–4– ترقية قطاع السياحة وتثمين الموروث السياحي الوطني: تشكل السياحة قاطرة التنمية المستدامة في العالم لارتباطها الوثيق بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكونها مصدرا هاما لخلق الثروة ومناصب الشغل، ولدورها في تعزيز الاهتمام بالبيئة. فبالنسبة للجزائر تنمية قطاع السياحة لم يعد خيار بل أصبحت حتمية يعرفها المسمى الرامي إلى تحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول. وظلت السياحة في الجزائر لفترة طويلة تعاني الكثير من العقبات على غرار ضعف الهياكل ونقص تأهيل اليد العاملة وشبه انعدام الثقافة السياحية، إضافة إلى الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد. ولأجل تجاوز هذه العقبات وإنعاش قطاع السياحة سطرت الجزائر إستراتيجية للإقلاع بالقطاع السياحي تجسد من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 الذي يعتبر أحد مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة المنصوص عليه بموجب القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. تم إعداد SDAT بمشاركة مختلف الفاعلين والمتعاملين في قطاع السياحة الوطنية من مستثمرين ووكالات سفر وناقلين وغيرهم، وتحولت السياحة بموجب المخطط الوطني للتهيئة السياحية إلى صناعة تجمع بين السياحة وحماية البيئة وتضمن المخطط خمسة أهداف رئيسية هي: (29)

– جعل السياحة محرك للتنمية الاقتصادية بهدف ترقية التشغيل والمساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من خلال:

- توجيه اقتصاد بديل للاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي على ضوء معطيات السوق الوطني؛

- إعطاء الجزائر بعد سياحي عالمي وجعلها من أقطاب السياحة في حوض البحر المتوسط؛

– دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال خلق نوع من التكامل بين الإستراتيجية السياحية وإستراتيجية القطاعات الأخرى في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 2025

– إحداث تكامل بين السياحة والحفاظ على البيئة بدمج مبادئ الاستدامة ضمن كل مراحل عملية التنمية السياحية؛

– تثمين الإرث التاريخي والحضاري والديني للجزائر؛

– التحسين المستمر لصورة الجزائر في نظر السائح والمستثمر الأجنبي؛

1–5– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة أولت الجزائر أهمية خاصة لهذه الأخيرة، حيث استفاد القطاع من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007 يستهدف توجيه هذه المؤسسات وتحسين محيطها، واستفاد البرنامج من ميزانية تقدر بـ: 01 مليار دينار في إطار الصندوق الوطني لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ إطلاقه عبرت 3000 مؤسسة عن رغبتها في الالتحاق بالبرامج منها 344 مؤسسة استفادت من إجراءات التأهيل التي شملت عمليات التنظيم والتسويق ومعايير الجودة ك: ISO9000 وISO22000. ومن اجل ضمان التزام المؤسسات الجزائرية بمعايير الجودة واحترامها لمواصفات الإنتاج العالمي التي تمكنها من المنافسة تدعم قطاع الصناعة في الجزائر بنظام وطني للجودة يستعمل المعاهد والهيئات التالية: المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) – الهيئة الجزائرية للاعتماد (ALGRAC)- المعهد الوطني لضبط المقاييس (IANOR)- المعهد الوطني للقياسة القانونية (ONML)- المركز الوطني لمراقبة الجودة والتغليف (CACQE) [30].

1–6– تحسين الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية والمنجمية الوطنية: يلعب قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر دور عصب الحركة في عملية التنمية، وفي انتظار تنمية بدائل أخرى لهذا القطاع على المديين القصير والمتوسط، ولأجل ذلك تتواصل في الجزائر مساعي تحقيق الكفاءة الاستخدامية لموارد الطاقة سواء منها المحروقات أو موارد المناجم.

1–6–1– بالنسبة للمحروقات: باعتبار أن الموارد القطاع تندرج ضمن قائمة الموارد الطبيعية الناضبة، سعت الجزائر إلى تحقيق الكفاءة الاستخدامية لهاته الموارد وتغيير أنماط إستهلاكها، وذلك من خلال ما تجسد بقانون التحكم في الطاقة رقم 99–09 المؤرخ في 1999/07/28 الذي حدد ثلاث أبعاد أساسية للسياسة الطاقوية بالجزائر وهي: (31)

- الاستغلال العقلاني للطاقة؛
- تطوير طاقات بديلة؛
- الحفاظ على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية لاستعمال الطاقة الأحفورية؛

ولأجل ذلك قدم القانون 99–09 البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة PNM، وهو برنامج يعمل المدى المتوسط، وكانت أهم النشاطات المندرجة فيه ممثلة في: (32) الاقتصاد في الطاقة، الاستبدال مابين الطاقات، ترقية الطاقات المتجددة، إعداد معايير الفعالية الطاقوية، التقليص من آثار الطاقة على البيئة، التحسيس والتوعية عن طريق الإعلام والتكوين في مجال الفعالية الطاقوية.

ومع بداية الألفية الثالثة تواصلت الجهود الجزائرية نحوى تحقيق الكفاءة الاستخدامية للطاقة بتعزيز الترسانة القانونية والمؤسساتية للقطاع من خلال:

–القانون 02–01 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز الذي استحدث لجنة تنظيم الكهرباء والغاز.

– إنشاء هيئة تنظيم المحروقات والوكالة الوطنية لتهيئة الموارد الطاقوية تتولى مهمة ترقية الاستثمار في قطاع المحروقات.

– إنشاء منظمة الطاقة المتجددة بالجزائر NEAL سنة 2002 التي أطلقت مشروع إنتاج الطاقة بواسطة الشمس في ولاية الأغواط بطاقة 150 ميغاواط، ومشروع إنجاز حقل لإنتاج الطاقة عن طريق الرياح بطاقة 10 ميغاواط بتندوف.

– تسطير برنامج لتنمية القطاع قصد تحسين كفاءة الحفر، وإطلاق برنامج للتنقيب من أجل تجديد الاحتياطات لفترة تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2013.

1–6–2– بالنسبة للمناجم: عرف قطاع المناجم منذ بداية ظهور الألفية الثالثة العديد من الإصلاحات على مختلف الأصعدة كان الهدف منها تثمين الموارد المنجمية واستغلالها استغلالا أمثلا في الجزائر، فكان القانون 01–10 المؤرخ في 2001/07/03 المتعلق بالمناجم المعدل

والمتمم بموجب القانون 02-07 المؤرخ في 2007/03/01[33] الذي تم بموجبه إنشاء الوكالات التالية:

– الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية ANPM: وهي سلطة إدارية مستقلة أنشئت المواد 44 و46 إلى 52 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001 لها سلطة عمومية في تسيير الممتلكات المنجمية من بين أهم مهاما: [34]

- منح السجل التجاري والمنجمي وتسييره؛
- تسليم السندات والرخص المنجمية بما في ذلك تحضير الاتفاقيات ودفاتر الأعباء المرفقة بهذه السندات تحت مراقبة الوزير المكلف بالمناجم؛
- الإشراف على النشاطات المنجمية والتنسيق بينها؛
- مساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم بقطاع المناجم؛
- تحديد المساحات المنجمية وترويج المناطق ذات القدرات المعدنية أو المكامن المكتشفة من قبل بواسة أموال عمومية؛

– الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية: ومن مهامها الرئيسة نجد: [35]

- المراقبة الإدارية والتقنية للاستغلال المنجمي على سطح الأرض وباطنه؛
- مراقبة مدى احترام الفن المنجمي توخيا للاستخراج الأمثل للموارد المعدنية؛
- العمل على جعل الأنشطة المنجمية تتوافق ومتطلبات حماية البيئة؛
- ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخلفات؛

خامسا: واقع المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالجزائر

1- **معدل النمو الاقتصادي**: طرأ على معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2000- 2012) يعكسه لنا الشكل رقم (02)، نجد أنه سجل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الخام تحسنا منذ سنة 2000 إلى سنة 2003 إذ انتقل من 2,2% إلى 6,9% التي تعتبر كأعلى مستوى له على طول هذه الفترة، ويرجع في الواقع ذلك التحسن إلى النتائج الإيجابية لنمو كل من قطاع المحروقات 8,8% وقطاع الزراعة 19,7% مقارنة بما كانت عليه (أنظر الجدول رقم:04)، وبعد تلك الزيادة تناقص معدل النمو حتى وصل أدنى قيمة له سنة 2006 بمعدل 2% ويعود السبب

في ذلك إلى تراجع معدل نمو قطاع المحروقات 2,5% بالسالب وقطاع الزراعة 4,9% رغم وجود تحسن طفيف في نمو قطاع الصناعة 2,8%، وبعدها بدأت العودة من جديد إلى زيادة معدل النمو الذي وصل إلى 3,4% سنة 2008 ثم الانخفاض إلى أن سجل معدل قدره 2,6 سنة 2012. أما بالنسبة لمعدل النمو خارج قطاع المحروقات فتعد النتائج أفضل بكثير مقارنة بتضمن هذا القطاع مما يوحي إلى حساسية النمو الاقتصادي إلى قطاع المحروقات، حيث دلت النتائج على وجود زيادة مستمرة إلى منذ سنة 2001 إلى سنة 2009 التي سجلت أعلى قيمة خلالها 9,3% بسبب تحسن نمو كل من: قطاع الخدمات، الأشغال العمومية والبناء، الصناعة. أما أدنى قيمة قدرت بـ 5,3% سنة 2002 و2011، وبلغ بعد هذه الأخيرة (2012) معدل يقدر بـ 5,7%.

الشكل رقم (02): يبين تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000– 2012)

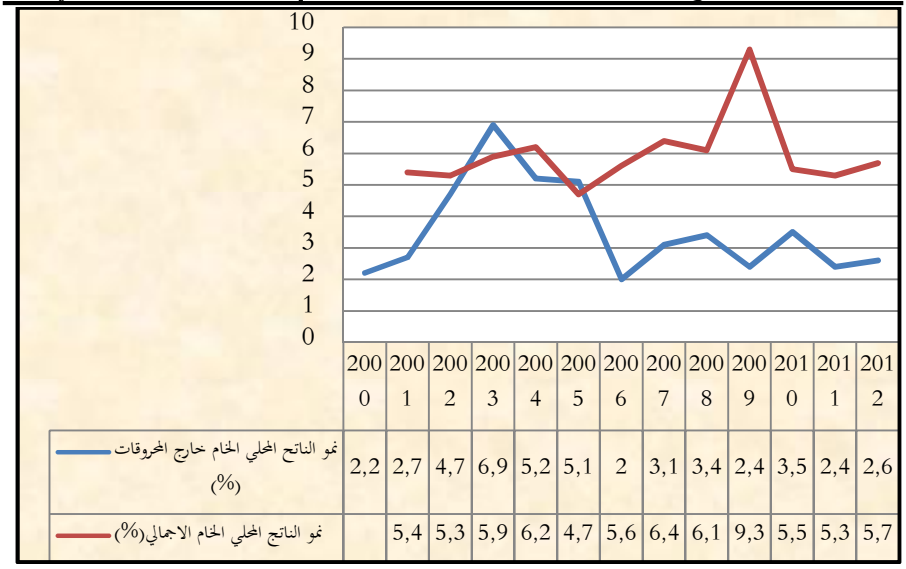

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (%)	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3,1	3,4	2,4	3,5	2,4	2,6
نمو الناتج المحلي الخام الاجمالي(%)		5,4	5,3	5,9	6,2	4,7	5,6	6,4	6,1	9,3	5,5	5,3	5,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– (2000–2009): محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 157.

- (2010-2012): RAPPORT SUR L'ETAT ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA NATION 2011-2012, Mai 2013, p41.

الجدول رقم (04): يبين معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة (2001 –2009)

السنة / القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	5,3	5,6
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,4	4,7
الأشغال والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,8	9,2
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	6,8

المصدر: محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 157.

2– متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الشكل البياني رقم (03) يتضح لنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف نوع من التذبذب واللااستقرار، فقد بدأ في زيادة مستمرة منذ سنة 2000 لما بلغ 1,7424 دولار إلى غاية سنة 2008 حين وصل إلى 4,9441 دولار وكان السبب في ذلك تحسن العوائد النفطية، وبعدها انخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج إلى 3,9166 دولار بسبب الأزمة المالية التي سادت أوساط العالم، ثم أخذ في الزيادة من جديد ليصل أعلى نصيب خلال الفترة سنة 2011 بقدر 5,3776 دولار.

الشكل رقم (03): يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

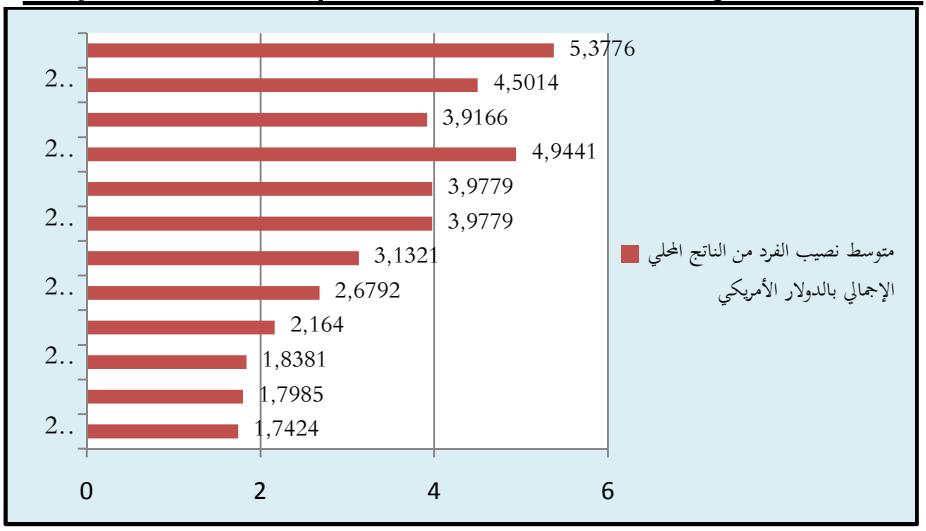

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نشرة الإحصاءات الاقتصادية لصندوق النقد العربي، لسنتي 2011– 2012.

3– وضعية التجارة الخارجية: تعد الجزائر كغيرها من الدول النامية التي ترتبط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وأسواق الدول الأوربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وتعتبر دول الاتحاد الأوربي المورد والزبون الرئيسي للجزائر.

ويتبين لنا من الجدول رقم (05) أن حصيلة التجارة الخارجية (الميزان التجاري) للجزائر خلال الفترة (2000– 2011) قد سجلت رصيدا موجبا على طول هذه الفترة، وعرفت تزايدا مستمرا انطلاقا من سنة 2001 (9,61 مليار دولار) إلى أن وصلت قيمتها 40,60 مليار دولار سنة 2008 نتيجة التزايد لإجمالي قيمة الصادرات التي انتقلت من 21,65 مليار دولار سنة 2000 إلى 78,59 مليار دولار سنة 2008، أي بزيادة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط التي تشكل أكبر نسبة للصادرات (97%)، والتي تضاعفت بحوالي ثمانية أضعاف منتقلة في المتوسط من 20 دولار للبرميل الواحد عند نهاية القرن العشرين إلى ما يفوق 150 دولار في الربع الأخير من سنة 2008[36]. كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات التي لا تشكل سوى 3% من مجموع الصادرات تذبذبا ملحوظا سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة 1,40 مليار دولار، وهو ما يدل على تحسن الأداء

الاقتصادي الجزائري خلال هذه السنة. وأمام تراجع عائدات النفط ابتداءا من الثلاثي الرابع من عام 2008 تأثرا بالأزمة العالمية والذي استمر إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2009 تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية عام 2009 بمعدل 42,29% مسببة انخفاض في الميزان التجاري بمعدل 79,53% إلا أنه بقي مسجلا فائض يقدر بـ 7,78 مليار دولار، ثم بدأ في التوجه نحو الزيادة إلى أن وصل ما يقدر بـ 27,94 مليار دولار عام 2011. ومن خلال هذه التغيرات ودرجة حساسية الميزان التجاري الجزائري للتبادل الخارجي نلاحظ أن العوائد التي تتحصل عليها الجزائر تكاد تقريبا أن تكون كلها في شكل صادرات المحروقات، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ويصنف ضمن قائمة الاقتصاديات الهشة التي تعتمد سوى على القطاع الواحد.

الجدول رقم (05): يبين تطور الميزان التجاري بالجزائر خلال الفترة (2000– 2011)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات			الواردات	الميزان التجاري
	محروقات	سلع أخرى	المجموع		
2000	21,06	0,59	21,65	9,35	12,30
2001	18,53	0,56	19,09	9,48	9,61
2002	18,11	0,61	18,72	12,01	6,71
2003	23,99	0,47	24,46	13,32	11,14
2004	31,55	0,67	32,22	17,95	14,27
2005	45,59	0,74	46,33	19,86	26,47
2006	34,06	1,13	54,74	20,68	34,06
2007	34,24	0,98	60,59	26,35	34,24
2008	40,60	1,40	78,59	37,99	40,60
2009	7,78	0,77	45,19	37,40	7,78
2010	18,21	0,97	57,09	38,89	18,21
2011	27,94	1,22	72,88	44,94	27,94

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، (أعداد متفرقة: 2011، 2013).

4– الوضعية المالية: لقد تزايدت ديون الجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينات تميل كثيرا إلى الاقتراض من الخارج، وتم استخدام هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار في بعض المشاريع، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، وهو ما ترتب عليه

ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوية، حيث تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات الوطنية انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا خلال نفس الفترة ووجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، مما اضطر بها إلى اللجوء لإعادة جدولة ديونها مع كل من نادي باريس ونادي لندن. (37)

وبعدما وصلت إليه المديونية الخارجية الجزائرية خلال السنوات 1993- 1996- 1998 على التوالي إلى : 25,7- 33,23- 30.6 مليار دولار، تمكنت هذه الدولة خلال الفترة 2000- 2011 من تقليص حجم المديونية وإجمالي خدمة الدين بنسبة كبيرة كادت أن تقضي على هذه المشكلة، حيث وصل إجمالي الدين وإجمالي خدمة الدين سنة 2011 على التوالي: 4,4 مليار دولار و0,618 مليار دولار، وذلك بعدما كان كلاهما يقدر بـ 25.2 مليار دولار و 4,5 مليار دولار سنة 2000، ويعود ذلك الانخفاض إلى تحسن الوضع المالي للجزائر الذي عزز من الجدارة الائتمانية للدولة وزاد من قدرتها على الوفاء والسداد.

الشكل رقم (04): يبن تطور إجمالي الدين وفوائد الدين العام الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000– 2011)

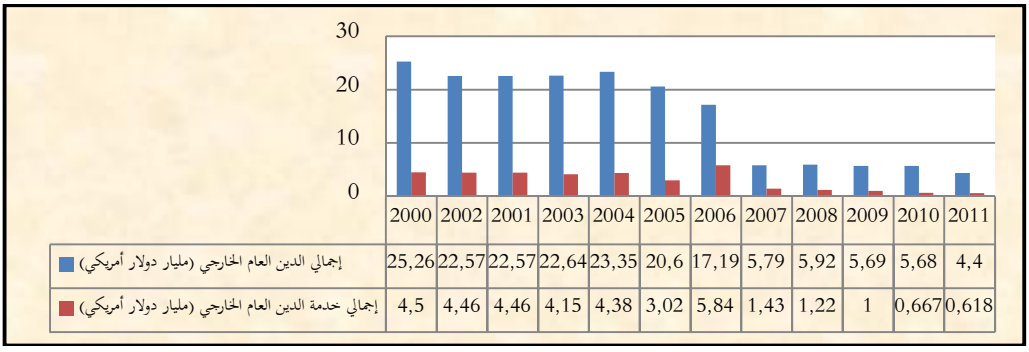

	2000	2002	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الدين العام الخارجي (مليار دولار أمريكي)	25,26	22,57	22,57	22,64	23,35	20,6	17,19	5,79	5,92	5,69	5,68	4,4
إجمالي خدمة الدين العام الخارجي (مليار دولار أمريكي)	4,5	4,46	4,46	4,15	4,38	3,02	5,84	1,43	1,22	1	0,667	0,618

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، (أعداد متفرقة: 2011، 2013).

5– البطالة: لو تم الرجوع إلى الفترة السابقة لفترة الدراسة (2000– 2013) نجد أنه شهدت معدلات البطالة بالجزائر انخفاض معتبر خلال السبعينات، حيث انخفض معدل البطالة من 22,4% سنة 1970 إلى 11,10% سنة 1979 بسبب البرامج التنموية خلال هذه الفترة

التي تمحورت على الثورة الزراعية وتطوير الصناعات، ولكن في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1999 ارتفعت معدلات البطالة من 15,70% إلى 28,02% بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينيات نتيجة لتراجع أسعار النفط مع تأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال التسعينيات مما انعكس على مستويات التشغيل. (38)

أما بالنسبة للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 بعدما أن بلغ معدل البطالة الذروة في الزيادة بعد فترة التسعينيات بنسبة 28,89% عام 2000 تم بعدها الانخفاض المستمر في معدل البطالة خلال السنوات الموالية وكانت أدنى قيمة له عام 2013 بنسبة 9,8% (أنظر الشكل رقم:05)، ويعود السبب في ذلك الانخفاض إلى تحسن الوضعية الاقتصادية عن ما عرفته خلال السنوات القليلة الماضية كالحجم الغير مسبوق للاستثمار الذي تم رصده في عام 2004، والرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول، والنمو الإيجابي لميزان المدفوعات الذي بلغ 12 مليار دولار، والمديونية التي تقلصت بأكثر من مليارين دولار، وبالتالي كان كل ذلك سامحا للدولة بتنفيذ برامجها وتدخلها في سوق العمل.

الشكل رقم (05): يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000– 2013).

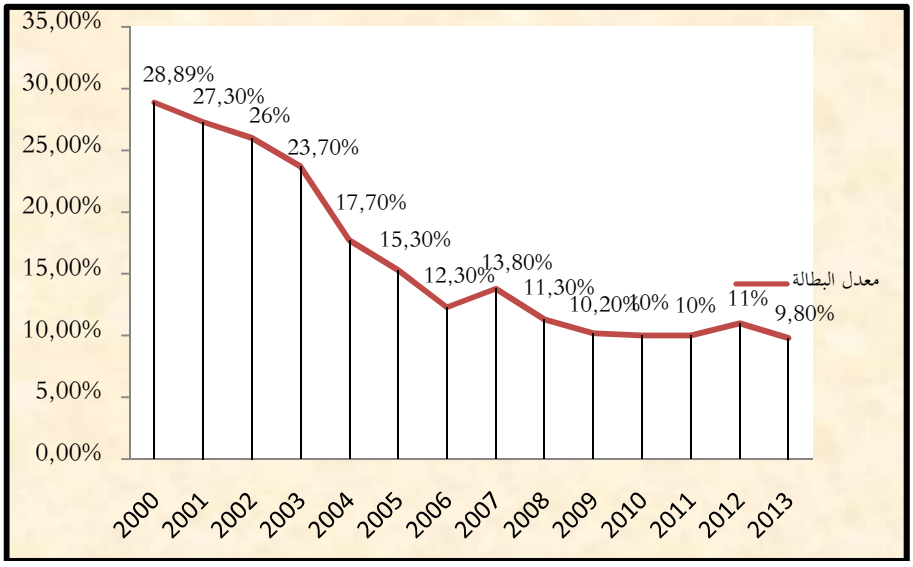

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– الديوان الوطني للإحصائيات.www.ons.dz

خلاصة : بعد القيام بهذا البحث الذي بين لنا أنه بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة قصد الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني سواء من الزيادة في الإنفاق الحكومي أو أخذ العديد من السياسات لإعداد إستراتيجية خاصة ببعد الاقتصاد الوطني في إطار أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة، لكن بالرغم من إحراز تقدما في العديد من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة إلا أنه يبقى الاقتصاد الوطني يتطلب بذل مجهودات أكثر من قبل هذه الدولة نظرا لاعتماد اقتصادها على القطاع الواحد القابل للنفاذ والمتمثل في قطاع المحروقات ، وعليه يمكن حصر بعض الفرص التي تحتاج إلى النظر والمعالجة فيما يلي:

1- التركيز على تطوير قطاع الفلاحة بشتى الطرق والوقوف إلى جانب الفلاح وتسويق منتجاته (كالمشكلة التي بات يعاني منها الفلاحين بولاية عين الدفلة العام الماضي والمتمثلة في وجود فائض في إنتاج البطاطس وعدم القدرة على تسويقه).

2- الاهتمام بقطاع السياحة للتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات، ونظرا لما يزخر به هذا البلد من أماكن سياحية غير مستغلة تماما أو مستغلة بالشكل غير الكافي، فيجبذ فتح هذا القطاع أمام الاستثمار الخاص.

3- القيام بالمتابعة والتشجيع الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأدوارها المميزة في القضاء على البطالة.

4- توعية وتحسيس المواطن الجزائري بمعنى وأهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال البرامج التلفزيونية.

الهوامش:

1) -Wikipedia. State. Available at:http://en.wikipedia.org/wiki/State

2) La Banque Mondiale. op-cit. p 30.

3) مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 36.

4) - Charles Debbasch et d'autres. Lexique de Politique. Paris: Dalloz. 2001.p 402

5) حسن الحسن، الدولة الحديثة إعلام واستعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1986، ص 05.

6) Pierre Rosanvallon. La Crise de l'Etat Providence. Paris: Editions du Seuil. 1985.P20

7) Rodney Lowe. The Welfare State in Britain Since 1945.UK: Macmillan Press LTD. 1999.p 11.

8) السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص 138.

9) - Nicos Paulantzas. La Crise De l'Etat. Paris: PUF. 1977. P 104

10) - Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises ,AFNOR, 2003, P 3.

11) كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، شتاء 2010، ص 11.

12) زبيري رابح، بن تفات عبد الحق وآخرون، الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، أكتوبر 2008 ص 2.

13) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003، ص 190.

14) زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010، ص 205.

15) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1993/64، ص3.

16) الأمانة العامة للحكومة، 2007، قانون الاستثمار، ص 2.

17) - NATIONS UNIS [2004]:« Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement: Examen de la politique de l'investissement Algérie », op.cit, p. 28

18) الأمر رقم 93- 12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 2007، ص 4.

19) NATIONS UNIS [2004]: « Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement : Examen de la politique de l'investissement Algérie », op. cit, p. 28

20) المرسوم الرئاسي رقم 07-119 المؤرخ في 2007/04/23 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2007، ص3.

21) الأمانة العامة للحكومة، 2007، قانون الاستثمار، ص25-26.

22) المرجع نفسه، ص 184.

23) المرجع نفسه، ص 4.

24) MINISTERE DES AFFAIRE ETREGERES: « secteure de l'griruture et dy developpement rural », site d'Internet :http://193.194.78.233/ma , date de visite :13/08/2010

25) HADIBI A, ET AUTRES [2008]: « Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans lapremière tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie », Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma,

26) Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom, p. 2

27) OMAR BESSAOUD[2006]: « la stratégie de développement rural en Algérie », Options Méditerranéennes, Séré. A /n°71, 2006, p.84

28) MINISTRE DEL'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE[2010]:« Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 », op .cit, p. 8

29) وزارة الأشغال العمومية 2009، خطة عمل برنامج القطاع، حصيلة 2005-2009، ص4.

30) Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme[2008]: "SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENTTOURISTIQUE"SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien », p, p. 23, 25.

31) الآلية الإفريقية لتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، 2008: تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، ص203.

32) قانون 99-09 المؤرخ في 1999/07/28 المتعلق بالتحكم بالطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51، ص 4.

33) المرجع السابق الذكر، ص 7.

34) القانون رقم 07-04 المؤرخ في 2007/04/17 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 02-07 المؤرخ في 2007/07/01 الذي يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2007، ص 3.

المادة 44 من القانون 01-10 المتعلق بالمناجم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2001،35، ص 22-23